



في كل مرة تحدد الدولة اللبنانية موعداً لإجراء عمليات مسح العقارات والأملاك العامة والخاصة، يكتشف مهندس التحديد العقاري أن بعض المواطنين يقوم بالاستيلاء على أملاك إضافية من قطع المشاع. كما يكتشف أيضاً أن الفوضى المستشرية في مختلف دوائر الدولة تسمح لمستغلي فقدان الرقابة الرسمية بتغيير حدود أملاكهم. ومثل هذه الحال تتطبق سياسياً على زعماء دول المنطقة الذين يتنافسون حالياً على تجميع أكبر المساحات حجماً بانتظار إجراءات المسح «العقاري» الذي يقوم به الروسي والأميركي والإيراني في العراق وسوريا. أي في الدولتين اللتين أخضعهما تنظيم «داعش» لحكم استمر مدة ثلاثة سنوات.

الرئيس السوري بشار الأسد استند إلى كلام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ليؤكد أن وثيقة مؤتمر الأقليات لا تمثل الحد الأدنى من مطالب غالبية الشعب.

وكان الرئيس بوتين قد شدد في مؤتمره الصحفي الذي عقده في هامبورغ، إثر اجتماعه مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، على ضرورة ضمان وحدة الأراضي السورية. وفسر المراقبون كلام بوتين بأنه رد غير مباشر على وثيقة مؤتمر الأقليات السورية التي أسست لتقسيم البلاد إلى كانتونات. وهي صادرة عن مؤتمر عُقد في أسطنبول.

وانتقد أنصار النظام مضمون الوثيقة، لأنها في نظرهم تطالب بتقسيم سوريا إلى كانتونات أقلوية من دون مراعاة للتدخل demografique للشعب. واتهموا قوى سياسية خارجية بأنها تدعم هذا الطرح المريض الذي يعبر عن دور الارتهان إلى جهات غريبة. والملاحظ في هذا السياق أن بوتين عدل موقفه من الأسد غداة لقائه مع ترامب. ففي منتدى بطرسبurg قال إنه لا يدافع

عن الأسد يقدر دفاعه عن الدولة. وحجه أنه يتحاشى نشوء وضع في سوريا مماثل للوضع القائم في الصومال أو أفغانستان أو ليبيا. وأكد أن موسكو ت يريد استمرار الدولة السورية المهدأة لعقد تسوية سياسية مع خصومها على أساس قرار مجلس الأمن رقم 2254.

الجديد في لقاء بوتين وترامب هو اتفاقهما على إيجاد فترة انتقالية يصار خلالها إلى إجراء انتخابات عامة ووضع دستور لا تستند نصوصه إلى سياسة حزب البعث. وبما أن الرئيس الأميركي يجهل تفاصيل العملية السياسية في سوريا، فقد أوكل إلى وزير خارجيته ريكس تيلرسون مسؤولية تمثيله.

وقد أظهر تيلرسون في محادثاته أن بشار الأسد سوف يتخلّى عن سلطاته في نهاية الأمر. وأكد أنه نجح مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في صوغ اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب غربي سوريا بعد إطلاع الأردن على ذلك.

وفي مؤتمر آستانة، وقعت كل من روسيا وتركيا وأيران اتفاقاً يقضي بإنشاء «مناطق تهدئة» في سوريا. ولقد انتقدتها في حينه وفد المعارضة احتجاجاً على دور إيران في ضمان التهدئة. وبما أن الدولة والمعارضة عجزتا طوال ست سنوات عن التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين، لذلك قبلتا بما يقترحه الآخرون. والاتفاق يقضي بإرسال قوات أجنبية إلى سوريا لحراسة حدود الفصل بين المناطق. ومع أن اتفاق آستانة لم يحدد هوية هذه القوات إلا أن الأمم المتحدة تتصور أنها قد تأتي من دول محايدة مثل مالطا وأندونيسيا والمغرب.

يقول المراقبون المحايدين إن «مناطق التهدئة» ستكون نتيجة هدنة ملزمة للدولة والمعارضة معاً. وهم يتوقعون أن يفاصم هذا التقسيم أنقسام سوريا بطريقة يصعب معها استعادة التعايش السلمي السابق. ويرى هؤلاء أيضاً أن مشاركة النظام والمعارضة في مفاوضات آستانة وجنيف ليست أكثر من مناورة للتغطية واقع الأمور. من هنا قول أحد زعماء المعارضة «إن الدولة السورية موجودة في خرائط غوغل ودوروس الجغرافيا وفوق كرسي العضوية في الجمعية العامة فقط»!

صحيح أن المعارضة سعت إلى إنشاء كيان مستقل، وكذلك حاول الأكراد، ولكن المحاولتين باءتا بالفشل لأن المعارضة والأكراد تعرضوا لمقاومة عنيفة من قبل تركيا وأيران وروسيا. ومع هذا كله فإن ترميم النظام أصبح من رابع المستحيلات! عندما التقى في «فرساي» الرئيسان بوتين وماكرون طلب الرئيس الروسي من نظيره الفرنسي عدم الاعتراض على استمرار الأسد في الحكم إلى حين إنتهاء المرحلة الانتقالية. وبالفعل، أعلن الرئيس الفرنسي الجديد موقفه المناقض لموقف سلفه هولاند حيال الوضع في سوريا.

ويبدو أن بشار الأسد المتهم من قبل الولايات المتحدة وعدة دول أوروبية وعربية بحاجة إلى دعم شرعيته بعدما شاركت قواته في قتل أكثر من أربعين ألف مواطن وتهجير أكثر من ستة ملايين نسمة وتدمير كل البنية التحتية في المدن الكبرى. وكما فعل بوتين في هذا المجال، كذلك شجع «حزب الله» الحكومة اللبنانية على فتح حوار مع الأسد من أجل إعادة النازحين السوريين إلى مناطق «التصعيد المخفض» في الجنوب الغربي. وكان ذلك عقب اقتحام الجيش اللبناني مخيمات النازحين في عرسال، الأمر الذي خلق أزمة سياسية ما زالت تداعياتها تتفاعل حتى اليوم. والسبب أن دعوة عودة النازحين في لبنان شنوا حملة سياسية تطالب بالانفتاح على النظام المعزول. في حين مانعت جماعة «تيار المستقبل» بقيادة رئيس الحكومة سعد الحريري كل خطة تفتح المجال أمام تعويم نظام الأسد. وأعلن الحريري أن هذه المجازفة من شأنها أن تعكس سلباً على الحكومة وتعطل عملها. وانتقد دعاتها بقوسون عندما قال: «القبول بالتواصل مع نظام مجرم يعني تغطية الأعمال التي يقوم بها الحلف الإيراني - السوري».

ومن أجل احتواء هذا الخلاف ومنع وصوله إلى الشارع، قرر الرئيس ميشال عون تكليف مدير عام الأمن العام عباس إبراهيم القيام بمهمة التنسيق، بحيث لا تتحول مشكلة النازحين السوريين إلى مشكلة لبنانية بامتياز.

ولفت الوزير درباس انتباه الحكومة إلى وجود مليون وخمسين ألف نازح حسب الأرقام الرسمية. ولكن على أرض الواقع يزيد عددهم على المليون ونصف المليون نسمة. وذكر أن ما نسبته 43 في المئة من مجموع هذا العدد يمكنهم الرجوع إلى سوريا بسبب انتمائهم إلى موقع موجودة في «المناطق الآمنة»... أو حسب الوصف التقني «مناطق منخفضة التصعيد». واستناداً إلى الخبرة التي اكتسبها درباس في هذا المجال، اجتمع مع رئيس الحكومة سعد الحريري وبعض المهتمين بمعرفة تفاصيل هذه الأزمة، بحيث أطلعهم على مختلف وجهات النظر. المهم أن الجهد الذي قام بها «حزب الله» خلال هذا الأسبوع بالتعاون مع «أبو طه» السوري قد أثمرت على الصعيد العملي. وكان من نتائجها عودة 33 عائلة تعتبر الدفعة الثانية من سلسلة دفعات يشرف مندوبو الأمم المتحدة على عمليات رحيلها الطوعي.

ومن هذه المفاجأة تبرز أسئلة محيرة تتعلق ب موقف «حزب الله» من النازحين السوريين: هل هو موقف طائفي يقود إلى ترحيل مليون ونصف المليون سوري سني يمكن أن يؤدي بقاوئهم في الوطن الصغير إلى إسقاط التوازنات القائمة؟

يُستدل من لهجة الإنذارين اللذين أطلقهما الأمين العام السيد حسن نصرالله خلال الأسبوع الماضي أنه في صدد الإعداد لهجوم مسلح يبعد عن منطقة الجرد، الممتدة من نحلة وفليطا إلى عرسال ورأس بعلبك، جميع المقاتلين المنتسبين إلى «داعش» و«جبهة النصرة» و«الجيش السوري الحر». ويقدر عددهم بآلاف وخمسين عنصراً.

ويرى المراقبون أن انتصار «حزب الله» عليهم سيفتح أمامه الحدود مع سوريا حيث تنتظره مهام جديدة عقب استراحة الجيش السوري منهك.

إضافة إلى هذا الأمر، فإن «حزب الله» يسعى إلى عدم الإخلال بالوضع الداخلي المريح، لكي يتفرغ إلى ما هو أهم في نظره، أي إلى مواجهة إسرائيل.

الرئيس بوتين تعهد بإقناع القوات الإيرانية و«حزب الله» بالابتعاد من مناطق الاحتكاك مع إسرائيل. وفي اجتماع آستانة طالبت تركيا أيضاً بإبعاد مقاتلي «حزب الله» عن الحدود الشمالية لسوريا. وهذا ما يفسر قيام الحزب بنقل معظم قواته إلى مناطق جنوب شرق سوريا بفرض مساعدة نظام الأسد في السيطرة على مثلث «التنف» على حدود سوريا والأردن والعراق. وفي هذا المحيط توجد موقع عسكري إيراني أقيم لمنع وصول الميليشيات الشيعية العراقية تحديداً إلى حدود المثلث الخطير!

بقي أن نذكر أنه خلال فترة قريبة من المتوقع أن يقرر الكونغرس الأميركي فرض عقوبات إضافية أصعب من تلك التي فرضت على «حزب الله» في شتاء 2015. وتكمّن خطورتها، بحسب مسودة اقتراح القانون الجديد، أنها تحذر المصارف الأميركيّة من التعامل والتعاون مع المصارف اللبنانيّة ما لم تلتزم عملياً بتطبيق العقوبات. علماً أنّ الزيارات المتواصلة التي قام بها لواشنطن مسؤولون من البنك المركزي اللبناني قد نجحت في إقناع غالبية شيوخ الكونغرس بتحفيض اقتراح القانون. ولكنها لم تقنع «اللобي الإسرائيلي» في إسرائيل بتحفيض الضغوط على لبنان الذي تعتبره إسرائيل عدوها الأول في المنطقة!

المصادر: